اقتصاد

الدولار «الأسود» يتحرك فوق ٥٠٠ ليرة مجدداً.. و«المركزي» يتحدث عن تدخل واسع بأسعار مجهولة

الوطن

بثت بعض صفحات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بها أسعاراً متباينة فوق مستوى ٥٠٠ ليرة سورية للدولار يوم أمس، بعد أن بثت أمس الأول أسعاراً منخفضة دون ذلك المستوى، علماً بأن الوسط التجاري يعتمد هذه الأسعار في تعاملاته، لكونها محركة لأسعار الصرف في السوق غير النظامية «السوداء».

أمام هذا الواقع أعلن مصرف سورية المركزي أمس على لسان مصادر في السوق، وجود حالة من الترقب في سوق القطع الأجنبي لعمليات تدخل واسعة يعتزم المصرف المركزي تنفيذها خلال هذا الأسبوع وبأسعار مجهولة حتى الآن. منوهاً بأن التهريب أهم العوامل الضاغطة على سعر الصرف في الفترة الأخيرة.

وفي بيان له (تلقت الوطن نسخة إلكترونية منه) أشار المركزي إلى أن التحسن الملحوظ في سعر صرف الليرة السورية كان نتيجة مضاعفة مصرف سورية المركزي لتدخله الإيجابي في سوق القطع الأجنبي ولاسيما بعد عطلة نهاية الأسبوع وعطلة عيد الفصح المجيد. مبيناً أن الانخفاض الذي وصفه بالكبير لسعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية يثبت صحة وجود فقاعة سعرية من جراء قيام المضاربين المرتبطين بغرف عمليات خارجية لتأجيج السوق وتحقيق تراجع في سعر صرف الليرة السورية.

مع تأكيده بأن مصرف سورية المركزي يمول كافة الاحتياجات غير التجارية المتعلقة بالطبابة والتعليم. ناقلاً على لسان حاكم المصرف أديب ميالة طلبه لمن يرغب من المواطنين المتقدمين بطلبات شراء القطع الأجنبي إلى شركات الصرافة التي اشترت القطع الأجنبي بغرض التدخل، وفي حال عدم تلبية الطلب يمكن تقديم شكوى إلى ديوان المصرف المركزي موجهة للحاكم مباشرة.

هذا وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٤٤٢,٨٨ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٤٢,٨٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

كما حدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٢٠ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقا للقائمة ٤٩٤,٧٢ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤٩٤,٦٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٤٦٩,٩٨ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

حديث الدولار والأسعار يشغل الحكومة.. والحلقي: ملاحقة المضاربين والمتلاعبين بسعر القطع.. ومعالجة جرائم الصرافة والمواقع الإلكترونية

الوطن

بيّن رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن الحكومة تقوم بالعديد من الإجراءات لتعزيز استقرار سعر صرف الليرة السورية من خلال استمرار تدخل البنك المركزي في سوق القطع وتمويل الأغراض التجارية والمستوردات والسعي لتحقيق حالة من التوازن بين الموارد والإنفاق بالتوازي مع جهود وزارة الداخلية في ملاحقة المضاربين والمتلاعبين بسعر القطع الأجنبي ومعالجة جرائم الصرافة والمواقع الإلكترونية.

مشيراً إلى الإجراءات التي اتخذتها لجنة رسم السياسات واللجنة الاقتصادية ومصرف سورية المركزي لتعزيز واقع سعر الليرة السورية واستقرارها، وإلى التحديات التي تواجهها الليرة السورية وخاصة الحرب الإعلامية المضللة ونشرها للشائعات الكاذبة حول واقع الليرة السورية والتي تبثها الصفحات الإلكترونية الصفراء من خلال نشر أسعار وهمية لا تعكس أسعار التداولات الفعلية.

وعقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أكد الحلقي في تصريح صحفي أهمية استقرار وتحسن مستمر بسعر صرف الليرة السورية خلال الأيام القادمة مؤكداً استمرار تدخل البنك المركزي في سوق القطع وتمويل الأغراض التجارية بسعر /٤٥٠/ ل.س للدولار، مع تأكيد الاستمرار في ملاحقة المضاربين والمتلاعبين بسعر القطع الأجنبي ومعالجة جرائم الصرافة والمواقع الإلكترونية المرتبطة بها والاستمرار بمتابعة رصد واقع الأسعار وملاحقة المحتكرين والمتلاعبين بالأسعار وفرض عقوبات رادعة لأصحاب المتاجر والمستودعات المغلقة بقصد الاحتكار وإلزامهم بفتح متاجرهم وإحالتهم إلى القضاء وفق القوانين الناظمة.

وحول ما نشر في بعض وسائل الإعلام حول ارتفاع أسعار المحروقات أكد الحلقي أنه لا صحة لهذه المعلومات وهي مضللة تساهم في زعزعة الاستقرار وطلب الدكتور الحلقي من الجهات المعنية ملاحقة المتلاعبين برفع أجور النقل سواء ضمن المحافظات أو ضمن مدينة دمشق.

وطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك استمرار متابعة رصد واقع الأسعار وملاحقة المحتكرين والمتلاعبين بالأسعار وبالنسبة لظاهرة إغلاق بعض المتاجر والمستودعات. فقد أكد أهمية قيام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمتابعة هذه الظاهرة ومحاسبة هؤلاء المحتكرين الذين يحاولون الإثراء على حساب الشعب ومحاسبتهم وإلزامهم فتح متاجرهم وإحالتهم إلى القضاء وفق القوانين الناظمة.

هذا وبحث مجلس الوزراء العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية وواقع سعر الليرة السورية والإجراءات المتخذة لتعزيز استقرارها واطلع على الإجراءات التي اتخذتها لجنة رسم السياسات واللجنة الاقتصادية ومصرف سورية المركزي لتعزيز استقرارها.

كما بحث المجلس مشروع مرسوم إحداث جامعة خاصة باسم «جامعة المنارة الخاصة» مقرها مدينة بانياس في محافظة طرطوس تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها رئيسها أمام الغير، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

بعد ذلك حيا مجلس الوزراء الانتصارات النوعية التي يحققها جيشنا الباسل على كل الجهات وتحريره مدينة تدمر الأثرية من الإرهاب. وأكد الحلقي أن تحرير مدينة تدمر الأثرية سوف يفتح الأبواب أمام جيشنا الباسل لفك الحصار عن دير الزور وتحرير الرقة من الإرهاب وصولاً لتطهير كل شبر من الأراضي السورية مبيناً أن إعادة مدينة تدمر إلى حضن الوطن سوف يسهم في تنمية الأمن الطاقوي وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، نظراً للموقع الإستراتيجي والأهمية التاريخية لمدينة تدمر وما حولها وما تحتويه من ثروات باطنية.

كما طلب الحلقي من وزارة الموارد المائية اتخاذ إجراءات احترازية لحماية المصادر المائية في المحافظات والحد من الهدر والاستخدام الجائر واستنزاف المخزون المائي الجوفي ولاسيما في ظل محدودية الموسم المطري الحالي في بعض المناطق مشيراً إلى دور وسائل الإعلام والمدارس في توعية المواطنين لتغيير سلوكهم على المستوى الشخصي للحفاظ على كل قطرة ماء.

بعد ذلك وافق مجلس الوزراء على قرار بتعديل السقوف الواردة في الفقرة /ب/ من المادة /٣/ من قانون عقود ومبايعات ومبيعات وزارة الدفاع رقم /٨/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، والمتعلقة بالشراء المباشر لتصبح /٧٥٠/ ألف ليرة سورية بدلاً من خمسمئة ألف ليرة سورية ومليون ونصف ليرة سورية بدلاً من مليون ليرة سورية.

واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن طلبها نقل ملكية بعض العقارات ذات الصفة الحراجية الواقعة ضمن المخططات التنظيمية في محافظة حماة إلى بعض البلديات فيها.

مدير قرية الصادرات لـ«الوطن»:

خبراء روس لـ«توضيب» شحنات البضائع السورية إلى روسيا

علي محمود سليمان

كشف مدير قرية الصادرات السورية الروسية خلدون أحمد عن وصول خبراء روس للإشراف على عمليات التوضيب والتغليف للمنتجات الزراعية السورية التي سيتم تصديرها إلى روسيا.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح أحمد أن الخبراء الروس سيقومون بالإشراف على عمليات التوضيب والتغليف وفق ما يتناسب مع متطلبات السوق الروسية، مبيناً أن وصول الخبراء تم بناء على طلب قرية الصادرات السورية الروسية في اللاذقية، بعد أن تم إرسال عدة شحنات من الحمضيات السورية إلى الأسواق الروسية عبر الخط البحري، وكان هناك عدد من الملاحظات على الشحنات حول عمليات التوضيب والتغليف التي وصلت بها، وخاصة أن المرحلة القادمة سيتم تصدير الخضر فيها وهي تحتاج لطرق توضيب خاصة لتناسب احتياجات السوق الروسية.

وأشار أحمد إلى أن الخبراء الروس سيقيمون لمدة ثلاثة أشهر للإشراف على عمليات التوضيب وتدريب الكوادر الفنية على هذه العمليات، مضيفاً إن هناك وفداً من الخبراء الروس في مجال المنسوجات لمناقشة ملف التسعيرة التأشيرية للمنسوجات والأحذية لمنحها تخفيضات لدخول البضائع السورية منها إلى الأسواق الروسية.

وأضاف مدير قرية الصادرات السورية الروسية إن العمليات تجري حالياً لتحضير شحنة جديدة من المنتجات السورية بينها الحمضيات وعدد من الخضر ليتم إرسالها خلال الأيام القادمة إلى روسيا عبر الخط البحري، موضحاً أن هذه الباخرة ستكون سادس شحنة ترسل إلى روسيا وستكون بإشراف من الخبراء الروس.

وكشف أحمد في تصريحه لـ«الوطن» عن وجود مباحثات تجري حالياً بين قرية الصادرات السورية الروسية ومنظمة الفاو لدعم المزارع السوري بكمية من الأبقار الحلوب من سلالة تنتج ٥٠ كيلو حليب يومياً، ودعم إقامة بيوت زراعية بلاستيكية، وإنشاء معمل أعلاف ومعمل أجبان وألبان، موضحاً أن هذه المباحثات تجري بمبادرة من جمهورية روسيا الاتحادية ممثلة بسفيرها في الأمم المتحدة وبرعاية من الأمم المتحدة، مضيفاً إن هذا الدعم سيكون موجهاً لدعم الأسرة السورية ومن الممكن الاستفادة من المنتجات ليتم تصديرها إلى روسيا.

يشار إلى أن الخط المباشر السريع الخاص بالقرية افتتح مؤخراً وسيرت أولى رحلات الخط منتصف الشهر الماضي محملة بشحنة من البضائع السورية من ميناء اللاذقية إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي. وتستغرق الرحلة على الخط المباشر خمسة أيام فقط، تسير فيها السفينة عبر مضيق البوسفور.

وقد أوضح الأحمد لـ«الوطن» أن خطة عمل القرية تتضمن تسيير رحلة كل أسبوع لتصدير ما بين ٤ و١٠ آلاف طن أسبوعياً بما يعادل ٤٠ ألف طن شهريا، وهو عمل سيحتاج إلى وقت حتى يتم تأمين المنتجات والسلع من الورش والمصانع، وإتمام عمليات التوضيب والتغليف وتأمين خزان من المواد والمنتجات السورية يغذي الشحنة أسبوعياً.

على ذمة المقاولين: ١٠ آلاف مشروع متعثر والقطاع الخاص نفذ ٧٨٪ من مشاريع الإسكان بقيمة ٨٢٣ مليار ل.س

الوطن

بيّن معاون وزير الأشغال العامة معلا الخضر أن معالجة مشكلة أسعار الصرف المتغيرة وارتفاعها المستمر بالنسبة للمقاولين يكمن بالاطلاع على القرار رقم ٢٦ للعام ٢٠١٦ الذي أتاح تقديم العروض بالقطع الأجنبي وصرف مستحقات المشاريع والعقود بسعر الصرف ذاته حين البدء بتنفيذ المشروع.

مشيراً إلى أن تعديل قانون العقود رقم ٥١ جار العمل عليه وهو قيد الصدور حيث يهدف القانون بحلته الجديدة إلى تحسين واقع المنتج الهندسي. ودعا مجتمع المقاولين إلى دراسة قانون التشاركية بعمق واستثمار نصوصه التي ستعود بالنفع على قطاع المقاولات وجذب الطاقات المهاجرة من قطاع المقاولات من الخارج. كما دعاهم إلى تشكيل شراكات بين بعضهم البعض أو إنشاء شركات أو المشاركة مع الشركات العامة لكون حجم مشاريع الدولة القادمة سوف تكون كبيرة وفوق طاقة الأفراد وتحتاج إلى قيام شراكات قوية ومنافسة.

وخلال المؤتمر السنوي لمقاولي ريف دمشق، بيّن رئيس النقابة محمد رمضان أن الحكومة تلكأت في بداية الأمر بإصدار القانون الخاص بفسخ العقود بسبب هاجس توقع الكلفة الهائلة في حال أصدرت مثل هذا القانون، علماً بأن مجلس النقابة بيّن للحكومة تبعات تطبيق قانون فسخ العقود والالتزامات والمستحقات التي تترتب عليه وأنها لن تشكل أثراً مادياً يذكر وهي عبارة عن تأمينات وتوقيفات لمصلحة المشاريع المبرمة عقودها وتعثر تنفيذها ولا تشكل كلفاً كبيرة على خزينة الدولة في حال تم فسخ العقود وإعادة هذه التأمينات والتوقيفات إلى المقاولين المتعاقدين على مشاريع الدولة.

مشيراً إلى وجود نحو عشرة آلاف عقد أو مشروع ينطبق عليه صفة المشروع المتعثر وينطبق عليه قانون فسخ العقود. كما أشار إلى أن النقابة طالبت رئيس مجلس الوزراء بالعدول عن قرارها الخاص بتوزيع المشاريع على شركات القطاع العام فقط على اعتبار أن القطاع الخاص قام بتنفيذ نحو ٨٢٣ مليار ليرة من خطة الدولة للإسكان وبنسبة ٧٨٪ مقابل نسبة ٢٢٪ للقطاع العام حيث لا يجوز ترك هذه الشريحة من القطاع الخاص بلا حصة من هذه المشاريع وننتظر تلبية هذا المطلب بعد أن تم رفعه بكتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء.

ولفت نقيب مقاولي ريف دمشق إلى أن وزارة المالية لم تنفذ مضمون فتوى هيئة الفتوى والتشريع بخصوص عدم وجوب فرض ضريبة بنسبة ٤٪ على تعويضات فروقات الأسعار التي يتم صرفها للمقاولين حيث تستمر بفرض هذه الضريبة خلافات للتشريعات والقوانين التي تعفي التعويضات كافة من الرسوم والضرائب، داعياً إلى ضرورة إصدار تعميم من وزارة المالية أو من الجهات الوصائية الأخرى يلزم المحاسبين بتطبيق مضمون فتوى هيئة التشريع.

وأضاف: إن النقابة أخذت وعداً من محافظ ريف دمشق بمعالجة عقود المشاريع المتعثرة بأسرع وقت ممكن، وأشار إلى مشكلة ارتفاع أسعار الصرف التي تجاوزت نسبة ٤٠٪ خلال أربعة أشهر فكيف يستطيع المقاولون العمل ضمن هذه الظروف المتغيرة لسعر صرف الدولار.

من جانبه وعد محافظ ريف دمشق حسين مخلوف بمعالجة مشاكل مقاولي ريف دمشق وتحقيق مصالحهم وإيصالهم إلى حقوقهم وإنصاف شريحة المقاولين عبر معالجة كافة عقودهم وكل عقد على حدة، ووعد بمحاسبة كل من يتأخر في صرف مستحقات المقاولين في دوائر المحافظة.

«جمعية المستهلك»: ارتفاع الأسعار يفوق قدرات وإمكانات وزارة التجارة الداخلية.. و«التموين»: استنفار وإجراءات جديدة للحدّ منه!

عبدالهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن» عن جملة من الإجراءات تعمل عليها الوزارة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار وخاصة موجة الغلاء الأخيرة التي ترافقت مع انخفاض سعر صرف الليرة أمام الدولار، من أبرزها متابعة المستوردين والمنتجين المحليين وخاصة لجهة الأسعار وتحديد هوامش الربح المسموح بها والتشدد في مراقبة الأسواق وزيادة عدد العناصر ودوريات حماية المستهلك في مختلف الأسواق والمناطق وخاصة الأسواق الرئيسية والشعبية وعدم التهاون بأي مخالفة، إضافة إلى زيادة التركيز على مسألة إبراز وتقديم الفواتير من التجار، مؤكداً أن الوزارة تستنفر جميع أجهزتها وكوادرها وخاصة الرقابية للعمل على ضبط الأسواق وحالات الاحتكار التي يمارسها بعض التجار للانفراد بفرض الأسعار التي يرغبون فيها.

«التموين» و«المستهلك»

من جانبه اعتبر رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني أن مسألة الغلاء وارتفاع الأسعار أصبحت تفوق قدرات وإمكانات وزارة التجارة الداخلية وأنها تتطلب قرارات وحلولاً حقيقية وفاعلة على المستوى الحكومي وخاصة فيما يتعلق بضبط أسعار الصرف وتثبيتها لأنها الدافع والسبب الحقيقي حول ارتفاع الأسعار، مشيراً إلى أن هناك حالة غير مفهومة وغير مقنعة حول الارتفاع المستمر لأسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية، فقد سجلت الأيام الأخيرة ارتفاعاً غير مبرر بمقدار ٨٠ ليرة في السوق السوداء حيث قفز السعر من ٤٥٠ ليرة لنحو ٥٣٠ ليرة.

وفي حديثه لـ«الوطن» أكد الدخاخني أن الوضع المعيشي للمواطن لم يعد يحتمل وأن متوسط الدخل الذي يتقاضاه لم يعد يغطي أكثر من ١٠٪ من حاجاته ومتطلباته الأساسية، مقدراً متوسط الدخل للمواطن بـ٥٠ دولاراً شهرياً في حال كان موفقاً ولديه فرصة عمل، مؤكداً أن أسعار معظم المواد تضاعفت لأكثر من عشرة أضعاف في الأسواق في أحسن أحوالها مع بقاء الدخل على حاله ما أسهم في تآكل الدخل وفقدانه قيمته السابقة، وأن السنوات الأولى من الأزمة كانت الأقسى والأصعب مقارنة مع الإنجازات الحالية التي باتت تحققها الدولة على مختلف الصعد. مبيناً أن وضع المواطن خلال سنوات الأزمة الأولى كان أفضل مما هو عليه حالياً، ولكن برغم انخفاض قيمة دخله فقد اختار أن يصمد وتكيف الكثير من العائلات السورية مع وجود عجز في الدخل تراوح وقتها بين ٤٠-٥٠٪، لكن الوضع الحالي بات يفوق قدرة معظم المواطنين على مجاراة حالة الغلاء غير المسبوقة وخاصة الغلاء الذي طال المواد الأساسية والمعيشية التي يحتاجها المواطن بشكل يومي.

وهنا يرى دخاخني أن الوضع المعيشي القاسي للمواطن يحتم البحث عن حلول وعلى أعلى المستويات الحكومية، وفي مقدمتها إيجاد آلية لضبط سعر صرف الدولار وتثبيته لأنه بيت الداء حالياً في مسألة الغلاء، إضافة إلى وضع حد من الحكومة للتجار ولكبار (الحيتان) الذين يتلاعبون بالأسعار بحجج ارتفاعات سعر الصرف واحتكار المواد وفرض واقع سعري يناسب جشعهم، وخاصة أن هؤلاء التجار يرفعون أسعارهم بثوان بعد زيادة سعر الصرف لكن لا أحد منهم يغير أو يخفض أسعار مواده المعروضة بعد أي حالة انخفاض في سعر صرف الدولار.

على الورق

أكد مدير استهلاكية دمشق وسام حمامه أن منافذ بيع الاستهلاكية تقدم المواد والسلع وخاصة التي يحتاجها المواطن بشكل أساسي بأسعار تنافسية وأقل من مثيلاتها في الأسواق بمقدار ١٥٪ بالحد الأدنى، ولكي لا يبقى الحديث عاماً طلبنا منه ذكر أسعار مواد محددة فبين أن المؤسسة مازالت تبيع كيلو السكر بـ١٧٥ ليرة مع أن سعره تجاوز ٢٥٠ ليرة في الأسواق، مضيفاً: هناك مثال آخر أن سعر عبوة الزيت من حجم ليتر مازالت تباع في صالات الاستهلاكية بسعر ٣٥٠ ليرة على حين تجاوز سعرها في السوق ٥٥٠ ليرة، وكذلك مادة السمون التي توفرها المؤسسة وبنوعية جيدة في صالاتها وغيرها الكثير من المواد، مؤكداً أن المؤسسة لديها سياسة واضحة في التدخل الإيجابي حسب قدرتها وإمكاناتها، وعن قدرة المؤسسة على المحافظة على أسعار المواد التي ذكرها المدير من دون مجاراة سعر صرف الدولار بين أن العامل الحقيقي وراء ذلك يتلخص بالمخزون الذي تمتلكه المؤسسة وخاصة من المواد الأساسية والتقيد بمبدأ التدخل الإيجابي من دون السعي وراء تحقيق الأرباح على حساب المواطن.

لا زحمة في الكازيات !!

في سياق متصل حول حالة الازدحام التي ظهرت أمام محطات الوقود خلال الأيام الأخيرة، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي الشبلي أن هذه الحالة كانت قبل عدة أيام وانتهت وكان سببها إشاعات تناقلها بعض المواطنين حول وجود زيادة على أسعار المحروقات وخاصة مادة البنزين، وقامت المديرية وقتها بتسيير دوريات خاصة لمراقبة حالة الازدحام التي حصلت أمام بعض محطات الوقود لمتابعة أي حالة تلاعب أو عدم بيع المادة من أي محطة، كما قامت الدوريات بسبر كميات الوقود في خزانات العديد من المحطات للكشف عن أي حالة تلاعب، وكان من الواضح جراء النشاط والمتابعة التي قامت بها المديرية على مدار الأيام الثلاثة الأخيرة أن الأمر مرتبط بزيادة الإقبال على مادة البنزين بسبب تناقل إشاعة رفع الأسعار، وهنا يؤكد المدير أنه قام بالأمس بجولة على العديد من محطات الوقود في مدينة دمشق ولم يلحظ أي مظاهر ازدحام أمام هذه المحطات ولم يتجاوز عدد السيارات المصطفة أمام هذه المحطات أكثر من خمس سيارات مقابل أكثر من ٣٠ مركبة كانت تصطف أمام المحطات قبل ثلاثة أيام.